

Distr.: General
6 February 2017
Arabic
Original: French



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بولينيزيا الفرنسية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 لحة عامة عن الإقليم
٥	 أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٩	 ثانياً - الحالة الاقتصادية
٩	 ألف - لحة عامة
١٠	 باء - الزراعة وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية وزراعة اللؤلؤ
١١	 جيم - قطاع الصناعة
١١	 دال - النقل والاتصالات
١٢	 هاء - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، وأُخذت من مصادر منشورة على شبكة الإنترنت. وللحصول على مزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على أوراق العمل السابقة المنشورة في الموقع التالي: www.un.org/fr/decolonization/documents.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

200217 130217 17-01766 (A)



١٢	 البيئة - واو
١٤	 الحالة الاجتماعية - ثالثا
١٤	 لمحة عامة - ألف
١٤	 العمالة - باء
١٥	 التعليم - جيم
١٦	 الصحة - دال
١٩	 العلاقات مع المنظمات والشركاء الدوليين - رابعا
١٩	 نظر الأمم المتحدة في المسألة - خامسا
١٩	 اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - ألف
٢٠	 لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) - باء
٢١	 القرار الذي اتخذته الجمعية العامة - جيم

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: بولينيزيا الفرنسية إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتقوم فرنسا بإدارته.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: روني بيدال، المفوض السامي للجمهورية (منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦).

الجغرافيا: تشغل بولينيزيا الفرنسية حيزا بحريا شاسعا في منطقة جنوب المحيط الهادئ يغطي مساحة ماثلة لمساحة أوروبا (٢,٥ مليون كيلومتر مربع).

مساحة اليابسة: تغطي الجزر التي تتشكل منها بولينيزيا الفرنسية، والبالغ عددها ١١٨ جزيرة موزعة في خمسة أرخبيلات، مساحة تبلغ نحو ٣ ٦٠٠ كيلومتر مربع.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢٤٢ ٧٦٧ ٤ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٢٧١ ٨٠٠ نسمة (٢٠١٤)، المعهد الإحصائي لبولينيزيا الفرنسية).

متوسط العمر المتوقع: النساء: ٧٨,٠ سنة؛ الرجال: ٧٣,٨ سنة (٢٠١٤)

التركيبة العرقية: الماوري (٦٥ في المائة)؛ "الديمي" (خلاسيون) (١٦ في المائة)؛ المنحدرون من أصل صيني (٥ في المائة)؛ "البوبا" (البيض) (١٢ في المائة).

اللغات: الفرنسية والتاهيتية والماركيزية ولغة التواموتو والمانغاريان؛ ولغات الجزر الجنوبية: الريفافاي ولغة رابا، ولغة روروتو؛ والإنكليزية والصينية هاكا والكانتونية والفيتنامية.

العاصمة: بابيت.

رئيس حكومة الإقليم: إدوار فريتش (منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: المجموعات السياسية في الكونغرس هي: التجمع من أجل أغلبية استقلالية، وتاهويراء هويراتيرا، والاتحاد من أجل الديمقراطية، وأتيا بورينيتيا.

الانتخابات: جرت الانتخابات البلدية والانتخابات التشريعية الجزئية والانتخابات الأوروبية وانتخابات مجلس الشيوخ في عام ٢٠١٤. وجرى انتخابات مجلس الشيوخ الجزئية في عام ٢٠١٥.

البرلمان: جمعية بولينيزيا الفرنسية مؤلفة من ٥٧ ممثلا يُنتخبون بالاقتراع العام.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٠ ٠٩٨ دولار (٢٠١٤).

معدل البطالة: ٢١,٨ في المائة (٢٠١٣).

الاقتصاد: صيد السمك وإنتاج لب جوز الهند هما النشاطان التقليديان. وإلى جانب التجارة، يضم النسيج الاقتصادي الحرف اليدوية والصناعة والبناء والأشغال العامة، ومؤخراً السياحة، إلى جانب تربية الأحياء المائية، ولا سيما زراعة اللؤلؤ (زراعة اللؤلؤ الأسود) التي باتت تتصدر قائمة صادرات الإقليم من حيث القيمة.

الوحدة النقدية: فرنك منطقة المحيط الهادئ.

نبذة تاريخية: استقرّ شعب بولينيزيا في الإقليم نتيجة موجات متلاحقة من الهجرة بدأت في عام ٣٠٠ بعد الميلاد واستمرت حتى نهاية القرن الرابع عشر. ووصل الأوروبيون إلى بولينيزيا الفرنسية لأول مرة في عام ١٥٢١ (ماجلان) وبدأوا بالاستقرار فيها بعد وصول القبطان واليس (١٧٦٧). ومنذ مطلع القرن التاسع عشر، بسطت سلالة البومار نفوذها على جزيرة تاهيتي وعلى جزر تواموتو وليوارد. ووقعت معاهدة حماية مع فرنسا في عام ١٨٤٢؛ وبعد ذلك، في عام ١٨٨٠، منح الملك بومار الخامس فرنسا السيادة على الجزر التي كانت تابعة لمملكة تاهيتي، مما أدى إلى نشوء المستوطنات الفرنسية في أوقيانوسيا. وأصبحت هذه المستوطنات إقليماً من أقاليم ما وراء البحار بعد نشوء الاتحاد الفرنسي في عام ١٩٤٦، وبدأ يشار إليها باسم بولينيزيا الفرنسية منذ عام ١٩٥٧. وأكد البولينيزيون ولائهم لفرنسا في استفتاء أجري في عام ١٩٥٨ (المصدر: جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار).

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - تذكر البوابة الإلكترونية للحكومة الفرنسية المخصصة للمجتمعات الإقليمية، التي تتولى تحريرها المديرية العامة للمالية العامة والمديرية العامة لشؤون المجتمعات المحلية، أن الدستور المعتمد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ صُنّف بولنيزيا الفرنسية كإقليم من أقاليم ما وراء البحار؛ وهو مركز تم الاحتفاظ به بموجب دستور عام ١٩٥٨. وأدت مراجعة الدستور التي أجريت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى تعديل المادة ٧٤ من الدستور في ما يتعلق بمصطلح "أقاليم ما وراء البحار" واستُعيض عنه بمصطلح "مجتمعات ما وراء البحار"، كما أدت إلى تكليف أعضاء الهيئة التشريعية بتحديد القواعد التنظيمية والتنفيذية لمؤسسات هذه المجتمعات الإقليمية والترتيبات الانتخابية لجمعياتها التداولية. ويتم اعتماد هذا المركز بعد التشاور مع الجمعية التداولية للمجتمع الإقليمي المعني. وقد تقرر المركز الخاص لبولنيزيا الفرنسية بموجب القانون ٢٠٠٤-١٩٢ الصادر في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي حدد طريقة للحكم تختلف عن القانون العام، وهي أقرب إلى نظام برلماني قائم على جمعية نيابية. ويضطلع رئيس بولنيزيا الفرنسية بوظيفة تمثيلية، ويوجه الإجراءات التي تتخذها الحكومة والإدارة، ويصدر "قوانين البلد". والحكومة البولنيزية المؤلفة من سبعة إلى عشرة وزراء هي المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة للمجتمع الإقليمي. أما الهيئة التداولية للمجتمع الإقليمي فهي جمعية بولنيزيا الفرنسية، التي تُنتخب بالاقتراع العام المباشر كل خمس سنوات.

٢ - وتفيد البوابة الإلكترونية للحكومة الفرنسية المخصصة للمجتمعات الإقليمية أيضاً أن بولنيزيا الفرنسية، رغم تنظيمها المؤسسي الخاص، لا تتمتع بالحكم الذاتي من الناحية السياسية بل من الناحية الإدارية، ويطبق فيها قانون خاص بها. وعملاً بمبدأ الخصوصية التشريعية والتنظيمية، تعود للهيئة التشريعية لكل مجتمع من المجتمعات الإقليمية في ما وراء البحار مسؤولية تحديد شروط تطبيق القوانين واللوائح السارية. ولذلك فإن القانون المطبق على أرض فرنسا لا يطبق إلا عندما توجد إشارة صريحة إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، فإن بولنيزيا الفرنسية لديها فئات معينة من القوانين الصادرة عن الجمعية التداولية، وفقاً للاختصاصات التي تمارسها في المجال القانوني، وهي معروفة باسم "قوانين البلد". وهذه القوانين تطبق في مجالات واسعة تشكل جزءاً من الاختصاص المبدئي لبولنيزيا الفرنسية، ويمكن الطعن فيها أمام مجلس الدولة فقط وليس أمام المحكمة الإدارية. وهذا الاستقلال الإداري يظهر من خلال تقاسم الاختصاصات بين الدولة وبولنيزيا الفرنسية. فالدولة لها اختصاصات في ميادين "السيادة"، المشار إليها في المادة ١٤ من القانون الأساسي لعام ٢٠٠٤، وفي ٣٧ من القطاعات الأخرى، مثل التعاون فيما بين البلديات، والشرطة وأمن

الطيران المدني، وما إلى ذلك، التي قرر المشرعون المعنيون بمجتمعات ما وراء البحار جعلها من اختصاص الدولة. ويمكن لبولينيزيا الفرنسية، بالإضافة إلى اختصاصها بموجب القانون العام، أن تشارك، تحت رقابة الدولة، في ممارسة اختصاصاتها في ما يتعلق بضمانات ممارسة الحريات العامة الممنوحة في جميع أنحاء الأراضي الفرنسية (المادة ١٤، الفقرة ١١، من القانون رقم ٢٠٠٤-١٩٢ المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤).

٣ - وحسب أحدث تقرير سنوي أعده جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار في عام ٢٠١٦، فإن الإصلاحات التي أجريت في عام ٢٠٠٤ أدت إلى فترة طويلة من انعدام الاستقرار السياسي، وهو ما لم يفلح في إنجائه اعتماد قانونين أساسيين (القانون الأساسي رقم ٢٠٠٧-٢٢٣ بشأن منح كتلة الأغلبية مقاعد برلمانية إضافية؛ والقانون الأساسي رقم ٢٠٠٧-١٧٢٠ بشأن سحب الثقة)، مع الإشارة إلى أن إحدى عشرة حكومة تعاقبت حتى عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١١، اعتمد قانون أساسي جديد (رقم ٢٠١١-٩١٨) يتعلق بأداء المؤسسات، وذلك بهدف استعادة الاستقرار. وأدى هذا القانون إلى تعديل العملية الانتخابية (إعادة العمل بنظام منح كتلة الأغلبية مقاعد برلمانية إضافية، وإنشاء دائرة انتخابية وحيدة)، والحد من عدد الوزراء، كما أتاح إمكانية الإطاحة بالحكومة. وتم تنفيذ هذا القانون منذ الانتخابات التي أجريت على صعيد الأقاليم في أيار/مايو ٢٠١٣.

٤ - ويفيد جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار أن مؤسسات بولينيزيا الفرنسية تتألف من الرئيس، والحكومة، وجمعية بولينيزيا الفرنسية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وينص القانون الأساسي المتعلق بتحديد مركز الإقليم على دور مؤسسات بولينيزيا الفرنسية واختصاصاتها.

٥ - ويُنتخب الرئيس من قبل جمعية بولينيزيا الفرنسية بالاقتراع السري لمدة خمس سنوات. ويشكل الرئيس الحكومة بتعيين نائب الرئيس والوزراء، الذين يمكنه إقالتهم، ويوجه عمل الوزراء. وهو يصدر قوانين البلد ويوقع على القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء. وهو الذي يضع الميزانية ويوجه الإدارة الإقليمية. ولا تتعارض ولايته مع حقه في شغل منصب نائب في الجمعية أو في مجلس الشيوخ أو في شغل منصب رئيس بلدية، ويمكن أن تختصر مدة هذه الولاية بتصويت بعدم الثقة من جانب الجمعية البولينية أو في حالة حل الجمعية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، انتخبت جمعية بولينيزيا الفرنسية السيد إدوار فريتش رئيساً للإقليم.

٦ - والحكومة هي السلطة التنفيذية لبولينيزيا الفرنسية، وهي التي تدير سياستها العامة. وهي تجتمع كل أسبوع في مجلس الوزراء، الذي يتولى المسؤولية بصورة تضامنية وجماعية عن

الشؤون التي تخضع لمجال اختصاصه. وتقرر الحكومة مشاريع النصوص التي يجب تقديمها إلى الجمعية لمناقشتها والتدابير اللازمة لتنفيذها. كما تتمتع الحكومة بسلطة تنظيمية واسعة النطاق. وتجري استشارتها على أساس إلزامي، وفقا للحالة، من قبل وزير شؤون أقاليم ما وراء البحار أو المفوض السامي في المجالات المتصلة باختصاص الدولة.

٧ - وتتألف جمعية بولينيزيا الفرنسية من ٥٧ عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وهي تتولى مناقشة جميع المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص الإقليم، بخلاف تلك المخولة لمجلس الوزراء أو رئيس الحكومة. وتقر الجمعية قوانين البلد، التي تخضع للمراجعة القضائية لمجلس الدولة، والقرارات المقدمة من الحكومة. وتصوت الجمعية على ميزانية وحسابات بولينيزيا الفرنسية وتشرف على ما تتخذه الحكومة من إجراءات. ويمكن حل الحكومة باقتراح بحجب الثقة؛ وفي المقابل يمكن حل الجمعية بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية، بناء على طلب من الحكومة المحلية.

٨ - ويتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو هيئة استشارية، من ممثلين عن المجموعات المهنية، والنقابات العمالية، والمنظمات والرابطات المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإقليم. ويستجيب المجلس لإحالات الحكومة والجمعية بتقديم المشورة مشفوعة بتوصيات. ويتعين الرجوع إليه طلبا للمشورة بشأن المشاريع الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو بشأن مشاريع القرارات التي تعدها الحكومة أو جمعية بولينيزيا الفرنسية. وبإمكان المجلس أيضا إجراء دراسات بشأن مسائل تقع ضمن نطاق اختصاصه، بمبادرة منه ورهنا بالحصول على أغلبية الثلثين من أصوات أعضائه. ويتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من ٥١ عضوا يعيّنهم أقرانهم لمدة أربع سنوات، وهم موزعون في ثلاث فئات (ممثلون عن العاملين بأجر، وأصحاب الأعمال والعاملون لحسابهم الخاص، والقطاعات الاجتماعية الثقافية). وينتخب رئيس المجلس لمدة سنتين.

٩ - ويرد في دليل الاستقبال المخصص للوكالات الحكومية والمؤسسات في بولينيزيا الفرنسية، إصدار عام ٢٠١٦، أن المفوض السامي للجمهورية يمثل الحكومة المركزية وجميع الوزراء. وهو يعمل بشكل وثيق مع رئيس وحكومة بولينيزيا الفرنسية، بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية الوطنية، لخدمة الصالح العام. وتتمثل مهمته الأولى في كفالة أمن المواطنين بجميع أشكاله. كما أنه يشرف على الخدمات الإدارية والفنية للمفوضية، وذلك لفائدة مستعملي هذه الخدمات والبلديات. وبناء على طلب بولينيزيا الفرنسية، فإنه يقوم بحشد الخبرات الفنية اللازمة لوضع مشاريع هيكلية بهدف دعم النشاط الاقتصادي. كما يكفل الاتساق بين أنشطة جميع الوكالات التابعة للدولة الفرنسية. وهو يعتبر حلقة وصل مع

الإدارات المركزية والوزارات في باريس. كما يتولى، إلى جانب السلطة القضائية والقاضي الإداري وقاضي الحسابات، مسؤولية إنفاذ القانون ومراقبة مشروعية الإجراءات التي تتخذها المجتمعات الإقليمية. ويوصفه مندوبو للحكومة، فإنه مسؤول عن سير أعمال الدولة الفرنسية في البحر. ويشمل النطاق الجغرافي لاختصاص المفوض السامي المنطقة البحرية لبولينيزيا الفرنسية، بما في ذلك المياه الخاضعة لسيادة فرنسا وولايتها المجاورة لجزيرة كليرتون، أي ضمن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة.

١٠ - وفي عام ٢٠١٤، ألغى مجلس الدولة الفرنسي قانون البلد رقم ٢٠١٣-١٧ الذي نص في عام ٢٠١٣ على إعادة إنشاء المجلس الأعلى لبولينيزيا الفرنسية، وهو عبارة عن هيئة استشارية مكلفة بتقديم المشورة إلى رئيس الإقليم والحكومة بشأن سن قوانين البلد والقوانين التنظيمية وصياغة القرارات. وكان المجلس الأعلى قد ألغى في عام ٢٠١١ عملاً بتوصيات بعثة المساعدة الموفدة إلى بولينيزيا الفرنسية من أجل خفض نفقاتها التشغيلية.

١١ - وزار الرئيس الفرنسي الإقليم في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ رفقة وزير شؤون أقاليم ما وراء البحار. وفي خطاب ألقاه أمام ممثلي بولينيزيا الفرنسية المنتخبين، عرض تفاصيل مختلف الإجراءات المتخذة لدعم الإقليم، مثل الإفراج عن دفع اعتمادات التسوية اعتباراً من عام ٢٠١٢، والمساهمة في تمويل نظام الضمان الاجتماعي، والدعم المالي المقدم في مجالي الصحة والسكن الاجتماعي، وآلية الإعفاء من الضرائب إلى غاية عام ٢٠٢٥. كما إن الرئيس الفرنسي أقر رسمياً بمساهمة بولينيزيا الفرنسية في قوة الردع النووي الفرنسية وبأن التجارب النووية التي أجريت بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٩٦ في بولينيزيا الفرنسية كان لها أثر بيئي وتسببت في عواقب صحية [...]]، وأنها أدت أيضاً إلى اضطرابات اجتماعية بعد ما توقفت التجارب النووية نفسها. وأعلن الرئيس أيضاً عن تنقيح إجراءات تجهيز مطالبات ضحايا التجارب بالتعويض، وإنشاء معهدٍ للسجلات والمعلومات والوثائق، وتقديم دعم الدولة الفرنسية إلى قسم أمراض السرطان التابع للمركز الاستشفائي في تاهيتي، وترسيخ الاعتمادات العالمية المخصصة للحكم الذاتي التي سيعاد تحديد مقدارها في أكثر من ٩٠ مليون يورو، ومعالجة الآثار البيئية التي خلفتها التجارب بسبل منها على الخصوص تفكيك المنشآت وتطهير جزيرة هاو وتوخي اليقظة في جزر موروروا وفانغاتوفا بصورة خاصة.

١٢ - وفي الاجتماع الذي عقده في باريس مع وزير شؤون أقاليم ما وراء البحار في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تناول رئيس بولينيزيا الفرنسية أموراً منها اتفاقات باييت وتنقيح نظام الحكم الذاتي. وذكر الرئيس بأن اتفاقات باييت تجسد الالتزامات التي قطعها

الرئيس الفرنسي خلال الزيارة التي قام بها إلى الإقليم في شباط/فبراير ٢٠١٦، والمتعلقة تحديداً بالإقرار بالواقع النووي والدعم المقدم من الدولة في مجال التنمية الاقتصادية.

ثانياً - الحالة الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٣ - حسب المعلومات المستقاة من الوزارة الفرنسية لشؤون أقاليم ما وراء البحار، يشكل صيد السمك وإنتاج لب جوز الهند النشأطين التقليديين في جزر الأربحبيالات البولينية التي تمتد على مساحة شاسعة في المحيط. وإلى جانب التجارة، يضم النسيج الاقتصادي الحرف اليدوية والصناعة والبناء والأشغال العامة، وقد انضفت إليها مؤخرًا السياحة وتربية الأحياء المائية، ولا سيما زراعة اللؤلؤ (زراعة اللؤلؤ الأسود) التي باتت تصدر قائمة صادرات الإقليم من حيث القيمة.

١٤ - وذكر جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار في وثيقة نُشرت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ أن هيكل الاقتصاد في بولينيزيا الفرنسية يتسم بأهمية قطاع الخدمات، الذي مثل ٨٥ في المائة من إجمالي القيمة المضافة في عام ٢٠١٢ وكان يعمل فيه حتى نهاية عام ٢٠١٥ أكثر من ٨ من كل ١٠ موظفين. وتشكل الخدمات الفرع الرئيسي للاقتصاد، وتدر ٣٨ في المائة من الثروة المنتجة. وفي قطاع الخدمات، تساهم الإدارات العامة في تحقيق ٣٧ في المائة من ثروة الإقليم. أما القطاع الأولي، الذي يشمل الزراعة وزراعة اللؤلؤ وصيد الأسماك، فلا يمثل سوى ٣ في المائة من الاقتصاد البوليني. وشهد الاقتصاد البوليني تباطؤًا حادًا بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣ بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم الاستقرار السياسي في الإقليم. وفي عام ٢٠١٤، وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨، سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا إيجابيًا. وفي عام ٢٠١٥، شهد حجم الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة ١,١ في المائة، مدفوعًا بالاستثمار واستقرار استهلاك الأسر المعيشية. ووافقت جمعية بولينيزيا الفرنسية في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥ على عقدين جديدين بشأن المشاريع للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، يتعلق الأول بتمويل المشاريع التي تندرج في اختصاص الإقليم والثاني بتمويل المشاريع البلدية.

١٥ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمدت جمعية بولينيزيا الفرنسية الميزانية الأولية للسنة المالية ٢٠١٧. بمبلغ ١٥٥,٧ بليون فرنك من فركناك منطقة المحيط الهادئ (زيادة ١٠ في المائة مقارنة بالميزانية الأولية لعام ٢٠١٦).

باء - الزراعة وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية وزراعة اللؤلؤ

١٦ - يذكر تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه، أن الزراعة البولينية تعتمد على مزارع عائلية صغيرة الحجم تمارس نظام الزراعة المختلطة. وما يعيق تنمية هذه الزراعة هو الافتقار إلى تدريب المزارعين وقلة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب عوامل منها صعوبة التضاريس في الجزر المرتفعة، ورداءة التربة في الجزر المرجانية، والمشاكل المتعلقة بعدم تقسيم الأراضي. ويمثل أرخبيل "سوسييتي" أبرز منطقة زراعية في البلد، ويشمل ٦٠ في المائة من مجمل المزارع في بولينيزيا الفرنسية. أما الأرخبيلات الأخرى، فلديها زراعات أكثر تخصصاً. وطورت الجزر الجنوبية أنشطة زراعة الخضراوات. وتتمركز زراعة لب جوز الهند ذات المحصول الواحد في تواموتو - غامبيي. وتمزج الماركيز بين إنتاج لب جوز الهند وزراعة الفواكه وتربية الماشية على نطاق واسع. وتقلصت المساحات الصالحة للزراعة بنسبة ٤٥ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٢، الذي أجري فيه آخر إحصاء زراعي عام. وفي الوقت نفسه، لم تتغير كميات الإنتاج الزراعي المسوّقة، ولكن قيمتها ارتفعت (إذ سجلت زيادة بنسبة ٢٣ في المائة)، وهذا الأمر يدل على زيادة الإنتاجية.

١٧ - وتتمتع بولينيزيا الفرنسية، بفضل منطقتها الاقتصادية الخالصة، بإمكانات كبيرة جدا في مجال صيد السمك. ومع ذلك، مر قطاع صيد السمك في بداية العقد الأول من هذا القرن بأزمة شديدة ارتبطت بنقص الأرصد السمكية وظاهرة النينو المناخية، وتميزت بانخفاض كميات الصيد والمردودية. وذكر جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار أن منذ عام ٢٠٠٥، بدأت المردودية تنتعش تدريجياً، وأن حجم صادرات قطاع الصيد ارتفع في عام ٢٠١٥ بنسبة ١٩ في المائة، وأن قيمتها ارتفعت بنسبة ٢٨ في المائة، ليصبح أداء سنة ٢٠١٥ أحسن أداء في هذا العقد. وتعمل خمس مزارع في بولينيزيا الفرنسية في قطاع تربية الأحياء المائية، وهي متخصصة في تربية القريدس والأسماك والأحياء المائية المرجانية. وتقدر دائرة الصيد البحري مبيعاتها السنوية بحوالي ١١٠ ملايين فرنك من فرنكات منطقة المحيط الهادئ.

١٨ - وتتمركز زراعة اللؤلؤ النهائي، التي أصبحت تشكل قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد البوليني، بأزمة عميقة أيضاً منذ بداية القرن الحادي والعشرين بسبب تراجع أسعار اللؤلؤ في الأسواق العالمية وإلى الصعوبات التي واجهتها هيكلة هذا القطاع. وذكر جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار أن زراعة اللؤلؤ درّت على بولينيزيا الفرنسية ٥٤ في المائة من عائدات صادراتها من السلع في عام ٢٠١٥. وبلغت هذه النسبة ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٩٠ في المائة منذ ٢٠ عاماً مضت.

جيم - قطاع الصناعة

١٩ - ورد في التقرير السنوي لجهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦ أن في بولينيزيا الفرنسية، تواجه تنمية قطاع الصناعة عراقيل هيكلية منها على وجه الخصوص صغر حجم السوق الداخلية، الذي يحد من وفورات الحجم، والاعتماد بقوة على المواد الخام ومنتجات الطاقة. وتعتمد تنمية الصناعات المحلية على حماية جمركية تتمثل في فرض ضريبة التنمية المحلية على الواردات. ويتكون النسيج الصناعي البولينيزي أساساً من وحدات صناعية صغيرة الحجم، فعدد العاملين في ٨٥ في المائة من المؤسسات الصناعية، البالغ عددها ٢ ٤٥٧ مؤسسة، والتي تم إحصاؤها في الدليل الإقليمي للمؤسسات الذي أعده المعهد الإحصائي في بولينيزيا الفرنسية في عام ٢٠١٥، لا يتجاوز موظفين اثنين، وتضم ١٠٣ من المؤسسات عدداً أقصاه ١٠ موظفين.

دال - النقل والاتصالات

٢٠ - حسب المعلومات المستقاة من الوزارة الفرنسية لشؤون أقاليم ما وراء البحار، فإن الميناء البحري في باييت هو صلة وصل بولينيزيا الفرنسية بالعالم الخارجي عن طريق البحر. وتقوم بإدارته مؤسسة عامة، هي مؤسسة ميناء باييت المتمتعة بالإدارة الذاتية. ومنذ أن وُضع المخطط الرئيسي الأول للمباني في عام ١٩٨٧، وسّعت المؤسسة الهياكل الأساسية للميناء من أجل تلبية احتياجات النمو الاقتصادي. وحسبما أفاد به جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، فقد سمحت مختلف المخططات التوجيهية بتكييف الهياكل مع متطلبات التنمية الاقتصادية للإقليم، وهو ما شمل بشكل خاص بناء المحطة البحرية الجديدة التي افتُتحت في عام ٢٠١٢. أما برنامج الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩، فهو يركز على تعزيز الأمن وفقاً للأنظمة الدولية، وعلى التخفيف من شدة الازدحام في منطقة الميناء حالياً. وافتُتح في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٥ مرسى جديد في مركز باييت.

٢١ - أما جواً، فإن بولينيزيا الفرنسية مرتبطة بجميع القارات: آسيا (اليابان)؛ وأوقيانوسيا (كاليدونيا الجديدة، ونيوزيلندا، وجزر كوك)؛ وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة)؛ وأمريكا الجنوبية (شيلي)، وكذلك أوروبا. ولديها مطار دولي واحد في تاهيتي (فاء)، وهو تابع للدولة. وفي عام ٢٠١٠، نُقلت إدارة المطار إلى مؤسسة ذات اقتصاد مختلط، هي مؤسسة مطار تاهيتي، ولها رأس مال مختلط تشارك فيه بولينيزيا الفرنسية، ووكالة التنمية الفرنسية، وشركة "إيجيس" التابعة لصندوق الودائع والأمانات. ويؤمّن النقل باتجاه الأرخبيلات القطاع الخاص أساساً، وكذلك الأسطول الصغير التابع للإدارات (المخصص لمهام القطاع العام مثل النقل المدرسي في الجزر المعزولة). وحسبما أفاد به جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، فقد اتسم

عام ٢٠١٥ بحوية قطاع النقل الجوي. وارتفع عدد المسافرين للسنة الثانية على التوالي (بزيادة ١,٣ في المائة بالنسبة للنقل الدولي و ٢,٧ في المائة بالنسبة للنقل الداخلي)، في حين أنه كان يتجه نحو الانخفاض طيلة الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

هاء - السياحة

٢٢ - حسب تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، يمثل قطاع السياحة أول مورد لصادرات البضائع والخدمات في الإقليم. ويضم القطاع السياحي ٢٨٢٠ مؤسسة (أي نسبة ١١ في المائة من مجموع عدد المؤسسات في عام ٢٠١٥) تساهم بنسبة ١٥ في المائة من إجمالي رقم مبيعات بولنيزيا الفرنسية، وتشغل نسبة ١٧ في المائة من العمالة المأجورة (٢٥٠ ١٠ شخصاً).

٢٣ - وذكر المعهد الإحصائي لبولنيزيا الفرنسية أن الأسواق الرئيسية التي يتوافد منها السياح إلى بولنيزيا الفرنسية هي الولايات المتحدة (٣٥ في المائة من المجموع في عام ٢٠١٥)، وفرنسا (١٩ في المائة)، وبلدان أوروبا دون فرنسا (١٥ في المائة)، واليابان (٦ في المائة). وعلى الرغم من أن توافد السياح الصينيين لا يزال هامشياً (٣ في المائة من المجموع)، فقد تضاعف أكثر من عشر مرات منذ عام ٢٠٠٩ إذ ارتفع من ٥٠٠ سائح إلى ٥٥٠٠ سائح في عام ٢٠١٥.

٢٤ - وحسب ما ورد في التقرير السنوي لجهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، ارتفعت نسبة الارتداد في القطاع السياحي، حيث تمت استضافة ١٣ ٨٠٠ سائحاً في عام ٢٠١٥ (زيادة ١,٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٤)، ولكن مع حدوث انخفاض في قطاع الرحلات السياحية البحرية (نقص ٦,٥ في المائة). وشهد رقم معاملات القطاع الفندقي زيادة نسبتها ٩,٤ في المائة. ويعد قطاع الفنادق والمطاعم أهم قطاعات الصناعة السياحية، وهو يضم ٦٩ في المائة من المؤسسات (معظمها من المطاعم) و ٦١ في المائة من العمالة المأجورة في السياحة في عام ٢٠١٥. وتولّد الفنادق والمطاعم نسبة ٤٣ في المائة من رقم المعاملات في القطاع السياحي البولنيزي وكانت تضم ٩٣٠ مؤسسة في عام ٢٠١٥، أي ٨ في المائة من نسيج مؤسسات الأعمال التجارية في الإقليم.

واو - البيئة

٢٥ - ويذكر جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، أن الحكومة حددت نسبة ٥٠ في المائة كهدف لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة من مجموع الطاقة المستخدمة بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك في إطار استراتيجيتها المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٥، تم إنتاج ٦٥ في المائة من الكهرباء في بولنيزيا الفرنسية من أنواع الوقود الأحفوري (المواد

الهيدروكربونية). أما الباقي فيأتي من الطاقة الكهربائية، وبصورة هامشية من الطاقة الشمسية. وتظل الطاقة الكهربائية، التي بلغت نسبة ٣٣ في المائة من الإنتاج في عام ٢٠١٤، البديل الرئيسي للطاقة الحرارية. وعرضت حكومة الإقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ خطة انتقالية في مجال الطاقة في بولينيزيا الفرنسية للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وتركز هذه الخطة على استخدام الطاقة المتجددة للاستعاضة بها عن أنواع الوقود الأحفوري والحد من استهلاك الطاقة عن طريق استبدال المعدات الأكثر هدرا لها. وتهدف الخطة أيضا إلى الزيادة في شفافية الأسعار وتعدد الجهات الفاعلة في قطاع الكهرباء. وتوجد في جزيرة تاهيتي محطتان حراريتان (فايراتوا، وبونارو)، وخمس محطات كهربائية (باينو، وفاتوتيا، وفاهييريا، وتيتافيري، وفايت). وفي الجزر الأخرى، يسود استخدام الطاقة الكهربائية الحرارية. وفيما يتعلق بالمياه، نص القانون الأساسي الصادر في عام ٢٠٠٤ بشأن تعزيز الحكم الذاتي لبولينيزيا الفرنسية على زيادة مسؤولية البلديات فيما يتعلق بالإمداد بمياه الشرب ومعالجة مياه الصرف. واعتمد عقد المشاريع الجديد للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ ضمن العنصر المخصص للبلديات ظرفا ماليا قدره ١٢ بليون فرنك من فرنكات منطقة المحيط الهادئ لتنفيذ مشاريع التزويد بمياه الشرب ومعالجة المياه المستعملة وإدارة النفايات. فتدهور الموارد المائية يساهم بشدة في تلويث البحيرات الشاطئية والأنهار، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على صحة السكان. ويظل العجز في معالجة المياه المستعملة أحد الأسباب الرئيسية لتلوث البحيرات الشاطئية والأنهار، مما يضر بصورة بولينيزيا الفرنسية باعتبارها وجهة سياحية. وبغية التصدي للصعوبات التي تواجهها البلديات في الوفاء بالتزاماتها، عدّل القانون العام للمجتمعات الإقليمية في آذار/مارس ٢٠١٥ بهدف تأجيل المواعيد النهائية المفروضة فيما يتعلق بالصرف الصحي والإمداد بمياه الشرب ومعالجة النفايات. وفي السابق، كان على البلديات أن تكفل استحداث خدمات التزويد بمياه الشرب قبل نهاية عام ٢٠١٥ وخدمات معالجة مياه الصرف الصحي بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ كحد أقصى. أما الآن، فقد مُنحت البلديات مهلة إضافية حتى عام ٢٠٢٤ للتقيد بالأنظمة. ومع ذلك، فإن هذا التمديد مقترن بشرط إعدادها، بحلول نهاية عام ٢٠١٩ كحد أقصى، خطة إرشادية تتعلق بتوفير المعدات وأعمال التحسين. وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج السنوي من النفايات بلغ ١٤٧ ٠٠٠ طناً في عام ٢٠١٣ مقابل ١٣٠ ٠٠٠ طناً في عام ٢٠٠٦ (٧٥ في المائة منها في تاهيتي)، مما يطرح أمام الإقليم تحديا كبيرا تزيد شدته بسبب تبعثر الجزر وبُعد المسافات بينها. وتحمل البلديات مسؤولية إدارة النفايات، وهي تقوم بجمع ومعالجة النفايات المنزلية.

ثالثا - الحالة الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٢٦ - ذكرت الوثيقة البرنامجية الموحدة لبولينيزيا الفرنسية المقدّمة إلى صندوق التنمية الأوروبي العاشر في عام ٢٠١٣، في إشارة إلى دراسة أجرتها وكالة التنمية الفرنسية، أن ما يقدر بنسبة ١٩,٧ في المائة من الأسر المعيشية يقل دخلها عن خط الفقر النسبي. وتشير الدراسة أيضا إلى استمرار أوجه التفاوت الكبيرة في الدخل، وإلى أن الأسر المعيشية تتوقع أن تتفاقم حالة الفقر النسبي، وأن ضعف توجيه التحويلات الاجتماعية وعدم فرض ضريبة مباشرة تصاعدية على الدخل يفسحان مجالا كبيرا للسياسة العامة من أجل تقليل أوجه عدم المساواة وبالتالي الفقر، وأن عدم استقرار الدخل يؤثر بصفة خاصة على الأسر المعيشية التي توجد في أسفل سلم الإيرادات وتلك التي لا تتمتع بالحماية الممنوحة للموظفين.

٢٧ - وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وُقّع اتفاق لإضفاء الطابع الرسمي على المساعدة التي تقدمها الدولة الفرنسية لنظام الرعاية الاجتماعية التضامنية في إقليم بولينيزيا الفرنسية. وتشمل مشاركة الدولة الفرنسية ثلاثة جوانب هي: دفع هبة سنوية قدرها ١٢ مليون يورو خلال ثلاث سنوات، من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧؛ وشطب الدين البالغ ٦ ملايين يورو الذي اقترضه النظام من إدارة مجموعة مشافي المساعدة العمومية - مستشفيات باريس، وإلغاء التعريف الإضافية البالغة ٣٠ في المائة والمطبقة على خدمات العلاج التي يستفيد منها المرضى البولينيزيون الذين يُعالجون في مجموعة المشافي. ومن جهتها تتعهد بولينيزيا الفرنسية بالشروع في الإصلاحات الضرورية لكفالة استدامة نظام رعايتها الاجتماعية وتوازنه في الأجل الطويل والشروع في تجديد نظام العلاج الصحي وتطبيق خطة للتنظيم الصحي في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

باء - العمالة

٢٨ - ذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن قطاع الخدمات يسيطر على سوق العمل، إذ يمثل ٨٠ في المائة من الوظائف المسجلة لدى صندوق الضمان الاجتماعي. وأفاد جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار أن العمالة في بولينيزيا الفرنسية تتميز بهيمنة قطاع الخدمات، الذي يعمل فيه أكثر من ثمانية من كل عشرة مأجورين. ويستأثر قطاع الخدمات بأكثر من ثلثي المأجورين، الذين يعمل نحو ستة من كل عشرة منهم في قطاع الخدمات المدفوعة الأجر. وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان قطاع التشييد يضم ٧ في المائة من المأجورين وكان قطاع الصناعة يضم ٨ في المائة منهم، في حين أن القطاع الأولي والزراعة

والمهن البحرية يضم ٣ في المائة. وفي العام نفسه، ظل عدد الموظفين الذين يتقاضون أجورا من الدولة مستقرا. وتسيطر العمالة المدفوعة الأجر على سوق العمل الذي يتأثر بشدة بالحالة الديمغرافية، التي تتسم بكون أكثر من ثلث السكان دون العشرين من العمر وبتراجع معدلات الخصوبة وزيادة متوسط العمر المتوقع، مما يؤدي إلى تسارع شيخوخة السكان. وتشير توقعات المعهد الإحصائي لبولينيزيا الفرنسية إلى أن الأفراد البالغين من العمر ٦٠ عاما فما فوق سيمثلون نسبة ١٧ في المائة من السكان في عام ٢٠٢٧، مقارنة بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠٠٧.

٢٩ - وحسب معلومات نشرها جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فإن ملاك الموظفين المأجورين شهد انخفاضا حادا خلال الأزمة (بما متوسطه ٢,٢ في المائة في السنة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣) ثم شهد استقراراً ابتداءً من عام ٢٠١٤ مع استعادة الاقتصاد عافيته تدريجيا. وفي عام ٢٠١٥، استمر ارتفاع عدد الباحثين عن عمل (زيادة ٨,٢ في المائة مقابل ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٤) نتيجة لعقود الحصول على الوظائف التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، واستنادا إلى الدراسة المعنونة "Les Comptes Économiques Rapides de la Polynésie Française – 2014"، فإن تعزيز العمالة بإنشاء ٢٧٠ وظيفة إضافية في عام ٢٠١٥ لا يكفي للنقص من عدد العاطلين عن العمل. ويوجد في بولينيزيا الفرنسية في المتوسط ٣٠٠ ١ من المرشحين الناشطين الذين يلتحقون بسوق العمل. وتفيد هذه الدراسة أن معدل البطالة الذي بلغ نسبة ٢١,٨ في المائة (٩٠٠ ٢٤ شخصا) في التعداد السكاني لعام ٢٠١٢ يمكن أن يقدر في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٤ في المائة، بينما تظل التقديرات الأخرى ثابتة.

جيم - التعليم

٣٠ - تفيد وزارة شؤون أقاليم ما وراء البحار أنه تطبيقا للمادة ٦ من قانون الحكم الذاتي رقم ٩٦-٣١٢ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، فإن المسؤولية عن التعليم الابتدائي والثانوي تقع على عاتق الإقليم، في حين أن المسؤولية عن التعليم بعد البكالوريا وعن التعليم العالي تقع على عاتق الدولة. ولدى بولينيزيا الفرنسية ٢٣٦ مدرسة ابتدائية (رياض الأطفال والمدارس الابتدائية ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة) و ٩٩ مدرسة ثانوية. ولا تتطابق السنة الدراسية في الإقليم مع السنة الدراسية في فرنسا نظرا للعوامل المناخية الخاصة: فقد اختصرت الإجازة الصيفية (حوالي ٥٠ يوما) بغرض تمديد إجازة عيد الميلاد (حوالي الشهر). ولكن الدولة تكفل القيمة الوطنية للشهادات الممنوحة. وعلاوة على ذلك، تتمتع بولينيزيا الفرنسية بصلاحيات كاملة في ما يتعلق بالأنشطة التعليمية. وتقوم البلديات

عموما بتسجيل المتحقيين بالمدارس، ويكون ذلك عادة في شهر أيار/مايو من كل عام. وتوفر بولنيزيا الفرنسية نظاما تعليميا متنوعا، والمدارس متوفرة في جميع المجالات. وجامعة بولنيزيا الفرنسية، وهي مؤسسة عامة علمية وثقافية ومهنية، تقع في حي أوتوماورو، في بلدية بوناويا. وهذه الجامعة الفتية التي أنشئت عام ١٩٨٧ والمتمثلة بالإدارة الذاتية منذ عام ١٩٩٩، تشكل مركزا جامعيًا للتعليم والبحث منذ ما يربو على ٢٠ عاما.

٣١ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أنشئت الإدارة العامة للتربية والتعليم. وهي تضطلع بمهامها في كل المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية التابعة لولايتها الإقليمية.

٣٢ - ويذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن على الرغم من كون المواظبة على الدراسة بين الشباب شاملة تقريبا، فإن القصور في الأداء مقارنة بفرنسا يظل قائما، لا سيما في ما يتصل بالحصول على الشهادات. فمعدل الحصول على شهادة البكالوريا في بولنيزيا الفرنسية يبلغ نصف المعدل المسجل في فرنسا. ولا تزال بولنيزيا الفرنسية بعيدة جدا عن تحقيق هدفها المتمثل في حصول ٧٠ في المائة من الطلاب على شهادة البكالوريا، وهو الهدف الذي وضع في ميثاق التعليم لعام ٢٠١١.

دال - الصحة

٣٣ - وحسب إفادة جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، تتولى بولنيزيا الفرنسية جميع السلطات في مجال الرعاية الصحية. وتقدم الحكومة من جهتها الدعم المالي بسبل منها على الخصوص آلية عقد المشاريع. وقد خصص هذا العقد للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ ما قدره ٣,٦ بلايين فرنك من فرنكات منطقة المحيط الهادئ لقطاع الصحة، وبخاصة لعمليات تجهيز المراكز الكبرى لخدمات الصحة العامة وتزويدها بالمعدات وتشديد وحدات طبية صغيرة في الأريخيات البعيدة. وحسب الدراسة الاستقصائية الصحية لعام ٢٠١٠ في بولنيزيا الفرنسية، يتولى القطاع العام تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية (مراكز الإسعاف والعيادات والمستوصفات والمراكز الطبية)، لا سيما في الأريخيات ما عدا أريخيل "سوسيبي"، والقطاع الحر (أطباء وممرضون وقابلات قانونيات وأخصائيو العلاج بالتدليك الطبي والحركة)، لا سيما في جزر وندوارد وجزر ليوارد. وتقدم أربعة مستشفيات عامة محلية خدمات الاستشفاء المجتمعية. أما خدمات الاستشفاء المتخصصة فيقدمها أطباء اختصاصيون في إطار الرعاية الصحية غير المزمرة للفراش في قطاع الصحة العام وكذلك، بصفة خاصة، في القطاع الخاص، وهم بغالبيتهم موجودون في تاهيتي وموريا وراياتيا. أما الأشخاص الذين لا يمكن علاج أمراضهم في بولنيزيا الفرنسية، فيتم نقلهم إلى نيوزيلندا أو إلى فرنسا. وبحسب المعهد الإحصائي لبولنيزيا الفرنسية، كان في الإقليم ١٩٢ طبيبا

و ٣٩ طبيب جراحة أسنان و ٥٥ صيدليا في عام ٢٠١٤. ويغطي التأمين الصحي الذي يديره صندوق الضمان الاجتماعي النفقات المتعلقة بالصحة، وهو يتألف من ثلاثة نظم: نظام للموظفين، ونظام لغير الموظفين يتوقف على اشتراكات المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي وأرباب العمل، ومن نظام تضامن من دون اشتراكات للمحتاجين. وإذا كانت جغرافيا البلد وتشكيلته السكانية تمتازان في بعض المناطق بأهمما تقلصان رقعة تدخل نظام الرعاية الصحية إلى مناطق سكنية صغيرة، فإنهما تشكلان قيودا في ما يتعلق بتوفير الهياكل المجتمعية المتعددة لتلبية الاحتياجات، وتطرحان مصاعب في المسعى إلى ضمان توزيع عادل للخدمات المعروضة على مجموع الإقليم، ومشاكل في ما يتعلق بتأخر التدخل لإسعاف المرضى وإجلالهم في حالات الطوارئ. ونتيجة لذلك، وبحسب الدراسة الاستقصائية الصحية لعام ٢٠١٠ التي أجريت في بولنيزيا الفرنسية، فإن تكلفة توفير خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة لكل السكان باهظة جدا.

٣٤ - وأفاد تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، أيضا أن الأسباب الرئيسية للوفيات ترتبط بأمراض السرطان أو أمراض القلب والأوعية الدموية. ويرتبط نصف عدد وفيات الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٦٥ سنة بحوادث السير، ولا سيما في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة، وكذلك بالعداات الغذائية (عدم توازن التغذية واستهلاك الكحول). وتتضرر بولنيزيا الفرنسية بشكل خاص من حالات زيادة الوزن، التي تعاني منها نسبة ٧٠ في المائة من السكان، ولا سيما من السمنة (٤٠ في المائة من السكان، مقابل ١٥ في المائة في فرنسا في عام ٢٠١٢) والمضاعفات الطبية التي تسببها.

٣٥ - ونظرا لبعد المسافة بين جزر بولنيزيا الفرنسية، فإنها أصبحت سباقة في مجال التطبيب عن بعد: فمنذ عام ١٩٩١، كان أطباء الطوارئ في المستشفيات يتلقون مخططات نبضات القلب التي تُرسل من الجزر. ومع وصول الإنترنت في عام ٢٠٠٠، توسع التبادل ليشمل صور المرضى والصور الطبية بالأشعة. ومع إنشاء دائرة المساعدة الطبية لحالات الطوارئ في عام ٢٠٠٥، وضع الأطباء المختصون قواعد لتنظيم هذه العملية باستخدام الصور الثابتة. وتجري منذ فترة قصيرة تجربة بمشاركة ثلاث جزر نائية لاختبار إمكانية نقل صور متحركة عبر خطوط الاتصال الشبكي ذات النطاق العريض جدا.

٣٦ - وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، بمناسبة الاجتماع الثاني للجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ القانون الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ المتعلق بالاعتراف بضحايا التجارب النووية وتقديم التعويضات لهم، عرضت وزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة وحقوق المرأة في الحكومة

الفرنسية نتائج أعمال اللجنة في اجتماعها الأول المعقود في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر A/AC.109/2016/7، الفقرة ٤١). وفيما يتعلق بهدف تحسين النظام الحالي لدفع التعويضات، أعلنت الوزارة أن في إطار احترام الشفافية، نُشرت معايير تقييم المخاطر الطفيفة ومعايير التعويض. وبما أن الأمر يتعلق بموضوع تقني جدا، فإن دوائر الوزارة واللجنة المكلفة بتعويض ضحايا التجارب النووية تعكف على صياغة نسخة أكثر اختصارا ووضوحا. وعرضت الوزارة أيضا مشروع مرسوم اقترحتة الحكومة الفرنسية ووعده به الرئيس الفرنسي خلال زيارته للإقليم (انظر الفقرة ١١ أعلاه). وأفادت الوزارة أن هذا المرسوم سيمكّن من تحديد مفهوم المخاطر الطفيفة بدقة عن طريق تقديم توضيحين أولهما أن النص يحدد عتبة الاحتمال التي لا يجوز بعدها اعتبار أن المخاطر طفيفة، وذلك بخفض تلك العتبة من ١ في المائة إلى ٠,٣ في المائة؛ وثانيهما أنه لا يجوز صرف النظر عن افتراض الضرر بذريعة "المخاطر الطفيفة" حين لا تتوافر بيانات قياس الجرعات التي يمكن أخذها في الحسبان، وطالما لم تُتخذ تدابير المراقبة التي كان يجب اتخاذها. وبموجب هذين التوضيحين، يجوز للضحايا الذين لم يتلقوا تعويضات بسبب التقديرات الحالية للمخاطر الطفيفة أن يقدموا طلبات جديدة. ويجوز أيضا لمقدمي الطلبات أن يدلوا بأقوالهم أمام لجنة التعويض أثناء نظرها في طلبات التعويض التي قدموها، وذلك بواسطة التداول بالفيديو من أجل تيسير إجراءاتهم لدى اللجنة تفاديا للتكاليف المرتبطة بطول المسافة بين بولنيزيا الفرنسية وفرنسا. وفيما يتعلق بهدف تنقيح المعلومات ذات الصلة بآلية دفع التعويضات، أكدت الوزارة أن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدم أقل من ١ ٠٠٠ من طلبات التعويض منذ إنشاء الآلية، وذكرت أن ذلك يعزى إلى فقدان الثقة في آلية تم تعديلها وقلة المعلومات المتاحة للأشخاص الأكثر حرمانا من الحقوق. وأعربت عن أملها في أن يحصل المهنيون العاملون في مجال الصحة في بولنيزيا الفرنسية على معلومات أفضل، وأن يستطيعوا كشف الأشخاص الذين يحتمل أن تكون لحالتهم الصحية صلة بالتجارب النووية وأن يتمكنوا من مرافقتهم.

٣٧ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المفوض السامي إلى رئيس بولنيزيا الفرنسية للاطلاع مشروع المرسوم المتعلق بالطرائق الجديدة لفحص طلبات التعويض التي يقدمها ضحايا التجارب النووية. ولدى حكومة بولنيزيا الفرنسية مهلة شهر واحد للإدلاء برأيها في الموضوع. وسينظر مجلس الدولة بعد ذلك في مشروع المرسوم بهدف نشره اعتبارا من بداية عام ٢٠١٧ إذا أمكن.

رابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٨ - أصبحت بولينيزيا الفرنسية عضواً شريكاً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٢، وهي أيضاً عضوٌ في جماعة المحيط الهادئ وفي البرنامج الإقليمي لمنطقة أوقيانوسيا المعني بالبيئة، وإقليمٌ مشارك في لجنة صيد السمك في وسط وغرب المحيط الهادئ، وعضوٌ في مجموعة القادة البولينيزيين. ومن الهيئات الإقليمية الأخرى التي انضمت إليها بولينيزيا الفرنسية، هناك المنظمة الجمركية لمنطقة أوقيانوسيا ورابطة المحيط الهادئ للطاقة الكهربائية.

٣٩ - ومُنحت بولينيزيا الفرنسية العضوية الكاملة في منتدى جزر المحيط الهادئ في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أثناء انعقاد مؤتمر القمة السنوي السابع والأربعين لهذه المنظمة في بوهني (ولايات ميكرونيزيا المتحدة). وأفاد جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار أن الانضمام التام سيمكّن الإقليم من تعزيز اندماجه على صعيد المنطقة ومن النهوض بتنميته الاقتصادية، وذلك أساساً عن طريق تيسير فرص الحصول على التمويل (للبرامج ذات الصلة بالبيئة على سبيل المثال)، أو بتبادل الخبرات في مجالات من قبيل التعليم والصحة.

٤٠ - وفي الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، عُقد في بولينيزيا الفرنسية مؤتمر قمة القادة البولينيزيين الثاني بشأن تغير المناخ. وتمثل هدف هذا المؤتمر في استعراض الأعمال المنجزة منذ توقيع إعلان "بولينيزيا ضد التهديدات المناخية" المتعلق بآثار تغير المناخ، وفي التوصل إلى اتفاق آخر بشأن حماية المحيط الهادئ بصورة أكثر تحديداً. وتم توقيع وثيقة "إعلان المحيط" في بابيت في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

خامساً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة بولينيزيا الفرنسية في جلساتها الحادية عشرة والثانية عشرة، المعقودتين في ٢٤ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٠٠/٧٠. وفي الجلسة الحادية عشرة، إذ وافقت اللجنة على طلبات الاستماع في بداية الجلسة، أدلى ببيانات كل من ريشارد أريهاو توهيافا، ممثل الاتحاد من أجل الديمقراطية، وشارل براذرسون موييتاي، المساعد الثالث لرئيس بلدية فاءا (تاهيتي)، وكارلايل كوربن، الباحث في مشروع دراسات التبعية. وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان أيضاً ممثل جمهورية

فتزويلا البوليفارية. وشجب السيد توهيافا، في جملة أمور، رفض الدولة القائمة بالإدارة تقديم المعلومات المتعلقة بالإقليم المطلوبة بموجب الفقرة (هـ) من المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وأبرز أن وفقا للقانون الدولي والعديد من قرارات الجمعية العامة، يتمتع شعب بولينيزيا الفرنسية بسيادة دائمة خاصة على موارده الطبيعية الموجودة في منطقته الاقتصادية الخالصة، بما فيها الموارد البحرية. وكانت الدولة القائمة بالإدارة قد أعلنت قبل ذلك بقليل عن اعتزامها المطالبة بحرف قاري موسع في مياه بولينيزيا الفرنسية دون استشارة المجتمع المحلي أو حكومة الإقليم المنتخبة. وتجري حاليا في باريس صياغة اتفاق جديد حول الوضع السياسي للإقليم دون استشارة، وهو اتفاق يتوخى توسيع نطاق سياسة الاستيعاب الفرنسية ليصبح الإقليم على وشك الاندماج في فرنسا من دون موافقة سكانه. وأعلن السيد براذرسون أن مسألة آثار التجارب النووية على شعوب بولينيزيا الفرنسية لا يمكن أن تُترك للسلطة التقديرية التي تتمتع بها الدولة القائمة بالإدارة. وأوضح السيد كوربن أن تقييما أُجري لمستوى الحكم الذاتي في بولينيزيا الفرنسية باستخدام مؤشرات تمكّن من تحديد طبيعة الوضع السياسي للعلاقات بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة. أما ممثل جمهورية فتزويلا البوليفارية، فقال أن بلده يتابع عن كثب عملية إنهاء الاستعمار في بولينيزيا الفرنسية. وحث اللجنة الخاصة على إجراء دراسة بشأن استغلال الموارد الطبيعية التي تملكها بولينيزيا الفرنسية، وأعرب عن قلقه إزاء استمرار معاناة سكانها من عواقب التجارب النووية بعد مرور ١٧ سنة على إجراء آخرها.

٤٢ - وفي الجلسة الثانية عشرة التي عُقدت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اعتمدت اللجنة الخاصة، بدون تصويت، مشروع قرار عرضه رئيس اللجنة (انظر الوثيقة A/AC.109/2016/L.24).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٣ - استمعت اللجنة الرابعة في جلستها الثالثة المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عملا بقرار اتخذته في جلستها الثانية، إلى بيان بشأن مسألة بولينيزيا الفرنسية أدلى به إدوار فريتش، رئيس بولينيزيا الفرنسية وإلى بيان من ١٨ من مقدمي الطلبات حول مسألة بولينيزيا الفرنسية. وكانت تلك هي المرة الأولى منذ إعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي استمعت فيها اللجنة إلى رئيس الإقليم. وأكد السيد فريتش أن حركة المطالبة باستقلال بولينيزيا الفرنسية لم تحصل أبدا على الأغلبية في الإقليم، وأن الدولة الفرنسية اعترفت بالواقع النووي منذ عام ٢٠١٠، وأنها لا تصادر لفائدتها موارد بولينيزيا الطبيعية، وأن بولينيزيا الفرنسية معترف بها كبلد يتمتع بحكم ذاتي

واسع النطاق، وهو ما يدل عليه قبولها عضواً كاملاً العضوية في منتدى المحيط الهادئ. وأعرب عن اندهاشه لإعادة إدراج بولنيزيا الفرنسية في عام ٢٠١٣ في قائمة الأقاليم التي ينبغي إنهاء استعمارها، مشيراً إلى أن ٧٠ في المائة من الناحيتين اختاروا الحكم الذاتي باستمرار. وفي هذا السياق، أعرب عن رأي مفاده أنه لا يرى أساساً تستند إليه جدوى قيام منظمة الأمم المتحدة بتحكيم خارجي. وأشار مقدمو الطلبات إلى عدد معين من المسائل، منها آثار ٣٠ سنة من التجارب النووية، وسيادة الإقليم على موارده الطبيعية، والاستعمار اللغوي الذي تمارسه فرنسا، والعجز عن حماية العمالة المحلية، وقوانين الهجرة، والنظم القضائية والتعليمية القائمة. ورداً على الأسئلة التي طرحتها بابوا - غينيا الجديدة، قال رئيس بولنيزيا الفرنسية أن الإقليم يملك الكفاءات اللازمة لتولي شؤون حكمه بنفسه، ومن ثم فإن لا أساس لإعادة إدراج بولنيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وطرح ممثلو كل من بالاو وفانواتو وجمهورية فترويلا البوليفارية والجزائر وولايات ميكرونيزيا المتحدة وكوبا أسئلة على مقدمي الطلبات سعياً إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بتطورات الوضع السياسي لبولنيزيا الفرنسية منذ إدراجها في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وباستغلال الموارد الطبيعية وضرورة تحديث تقرير الأمين العام الصادر عام ٢٠١٤ بشأن آثار التجارب النووية.

٤٤ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمدت اللجنة الرابعة بدون تصويت مشروع القرار التاسع عشر المعنون "مسألة بولنيزيا الفرنسية"، الوارد في الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (انظر A/71/23) بصيغته المعدلة شفويًا.

جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٥ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ١٢٠/٧١، استناداً إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/71/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق. وفي ذلك القرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب بولنيزيا الفرنسية في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضاً أن شعب بولنيزيا الفرنسية نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة ولإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة

بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم بهدف زيادة توعية شعب بولينيزيا الفرنسية بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة ذات الصلة؛

(ج) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، والإعلان، ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة في ما يتعلق بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في بولينيزيا الفرنسية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(د) أعربت عن الأسف لعدم استجابة الدولة القائمة بالإدارة لطلب تقديم المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق؛

(هـ) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة ملزمة بإحالة المعلومات بموجب الفصل الحادي عشر من الميثاق، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تحيل إلى الأمين العام هذه المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية كما هو مقرر بموجب الميثاق؛

(و) حثت الدولة القائمة بالإدارة المعنية على ضمان السيادة الدائمة لشعب بولينيزيا الفرنسية على مواردها الطبيعية، بما في ذلك الموارد البحرية والمعادن المغمورة، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

(ز) طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تحديث تقريره عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدى ٣٠ عاماً، مع تقديم مزيد من التفاصيل عن آثار التجارب النووية في الإقليم، وبخاصة عواقب التعرض للإشعاع الذري؛

(ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تكشف حوارها مع بولينيزيا الفرنسية من أجل تيسير إحراز تقدم سريع نحو إرساء عملية نزيهة وفعالة لتقرير المصير، يتم الاتفاق في إطارها على الشروط المتعلقة بإجراء لتقرير المصير وجدول زمني لتنفيذه؛

(ط) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في مسألة إقليم بولينيزيا الفرنسية غير المتمتع بالحكم الذاتي، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.